الحماية الاجتماعية في العراق بين متطلبات التنمية واتجاهات آلتسييس

د. إيمان عبد الكاظم الكريطي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

Social Protection in Iraq between development requirements and establishment trends.

أولا: المقدمة:

تعد نظام الحماية الاجتماعية نظام مهما وهو نظام اقتصادي واجتماعي لانه يحتوي على مجموعة من التدابير المهمة لاستجابة اللازمة على صعيد السياسات لمكافحة الفقر وللامساواة والانتكاس الاقتصادي، فالحماية هي اسس التنمية الجامعة والعادلة والمستدامة؛ كما أنها تمكن الناس من التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية، لذلك فأن انظمة الحماية الاجتماعية تضمن العمل اللائق وترفع مستوى المعيشة وبالتالي تدعم الاستهلاك.

وقد ارتبطت برامج الحماية الاجتماعية وسياساتها تاريخيا بمجموعة من الاجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة من اجل حماية الافراد من الوقوع في براثن الفقر والحرمان وتشمل هذه الاجراءات على عدة قوانين منها العمل وحماية العمال والاعانات والمنح والتعويضات للعاملين، العاطلين عن العمل غير ان التوجهات الجديدة منذ الربع الاخير من القرن الماضي فرضت توسيع مفهوم الحماية الاجتماعية بما يتجاوز مفهومي الضمان الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي بهدف مواجهة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عمليات الاصلاح الاقتصادي.

لقد اهتمت الدولة العراقية بالجانب الانساني للفئات الاجتماعية فأصدرت العديد من القوانين التي تهدف الى حماية الافراد وخاصة اولئك الذين كانوا يعملون في اجهزتها ومؤسساتها وتأمينهم وتوفير الضمان لهم وتوسع النظام افقيا وعموديا بواسطة توسيع الفئات المشمولة بالحماية الاجتماعية وشمول عدد اكبر من المخاطر المغطاة بالحماية وتنظم الامان الاجتماعي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة معرفة واقع الحماية الاجتماعية بالعراق بالإضافة الى معرفة اهم المشكلات التي يعاني منها نظام الحماية الاجتماعية بالعراق.

Abstract:-

The Social protection system is an important economic and Social system because it Contains a set of important terms for a policy response to combat poverty, inequality and economic recession, This system is the basis of inclusive, just and sustainable development,

also it enables people to enjoy human rights and fundamental freedoms, So social protection system gives guarantee for work, raises living standards and supports consumption.

Social protection programmes and policies have been linked historically to a set of measuries to protect individuals frome falling into poverty and deprivation. These measures include many rules like labor, and compensation for workers and unemployed, however, the new directives since the last quarter of the last century imposed the expansion of the concept of social security and social safety nets to address the economic and social conditions resulting from economic reforms.

The Iraqi state has been interested in the humanitarian aspect of the social groups, it issused several laws animed at protecting indivisuals especially those who worked in its institution providing them with security and expanding the system horizontally and vertically by expanding the categories covered by social protection and covering a greater and social security system.

ثانيا: مفهوم الحماية الاجتماعية

تعد الحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الانسان، كما انها تؤدي دورا مهما للحماية من الفقر وتخفيفه، وتحقيق المساواة والعدالة والحفاظ على كرامة الانسان، حيث وردت موضوعات الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر ودور الحكومات ازائها في ادبيات العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية كمنظمة العمل، والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والسياسات التي تدعوا اليها تلك الهيئات الدولية لم تكن تعني بقضية تصحيح النبة المشوهة لتوزيع الدخول والثروات بشكل مباشر، الا انها تحث الدول على تبني سياسات تهدف الى الحد من معاناة الفئات الفقيرة وتوفير الخدمات التي تسهم في خلق المزيد من فرص العمل[1].

وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها " الإجراءات العامة التي تتخذ استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والتي تعد غير مقبولة اجتماعيا في اطار نظام سياسي او لمجتمع معين[2].

وفي العراق وبالرغم من صدور العديد من التشريعات للرعاية الاجتماعية الا انها لم تكن بمستوى الطموح لذلك برزت متطلبات قواعد قانونية للرعاية والضمان لتشمل شرائح واسعة من المجتمع فمن هم بحاجة ماسة لذلك حيث شملت الرعاية الاجتماعية بالعراق اشكالا مختلفة، منها حكومية وغير حكومية، دائمة ووقتية، وقديمة وجديدة[1].

[1] - احمد عباس الوزان ومظفر حسني علي، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق – رؤية نقدية ومقترحات للتطوير، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العدد 17 ، 2008 ، ص5.

[2] - Andy Norton , timconway & Mick loster social pretection concepts And

ثالثا: تطور مفهوم الحماية الاجتماعية في العراق:

تتوزع سياسة الحماية الاجتماعية بالعراق من جهة التنفيذ على العديد من الجهات بسبب تعدد نظم المساعدات الاجتماعية التي تقدم، وبسبب غياب لإستراتيجية موحدة فان التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات يبدو غائبا وادناه مخطط يوضح سياسات الحماية الاجتماعية في العراق.

مخطط (1): سياسات الحماية الاجتماعية في العراق.

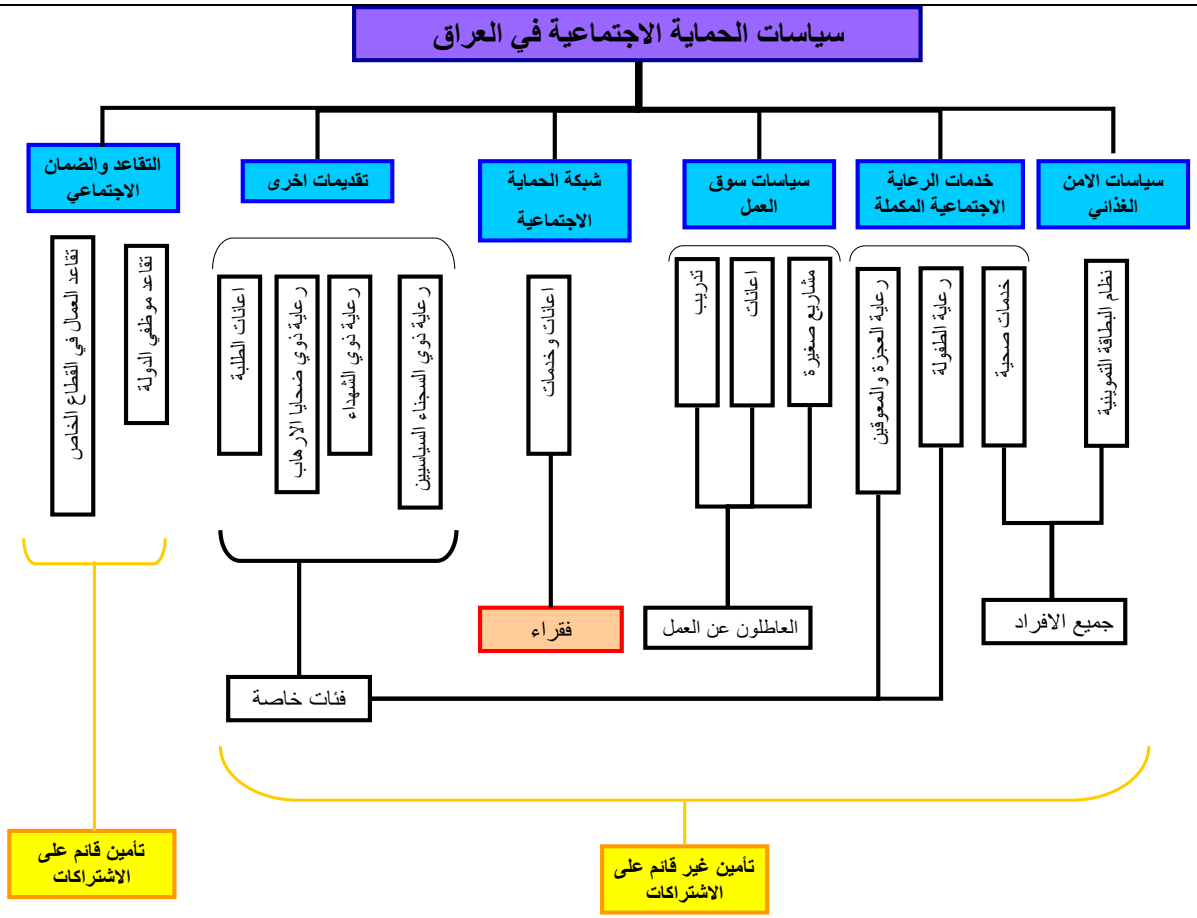

Hasan Latef K., Social Protection and Safety Nets in Iraq, World Food Programme, Institute of Development Studies, December 2015, p.21

ويوجد في العراق نوعين من السياسات للحماية الاجتماعية بالعراق مبني على استمراريتها عبر الزمن منها الدائمية ومنها المؤقتة وسوف نقوم بشرحها:

1- السياسات الدائمة وهي سياسات مستقرة وتطورت في المراحل المختلفة لعمر دولة العراق وتتضمن

[1]Hasan Latef K., Social Protection and Safety Nets in Iraq, World Food Programme, Institute of Development Studies, December 2015, p.2

أ- نظام تقاعد موظفي الدولة:

حيث تم صدور اول قانون في (10) حزيران عام 1922 واستمر العمل به مع تعديلات التي بلغت 25 تعديلا حتى صدور قانون التقاعد المدني رقم(12) لسنة 1930 واستمر العمل به حتى صدور قانون التقاعد المدني 23 لسنة 1940 ثم بعد ذلك صدرت مجموعة من القوانين (قانون التقاعد المدني (33) لسنة 1966، قانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 والذي يخص الموظفين لدى الدولة، ومن ثم قانون التقاعد رقم (9) لسنة 2014[1].

وتسري أحكام قانون التقاعد لعام 2014 على كافة موظفي الدولة والقطاع العام والموظفين المؤقتين والمكلفين بخدمة عامة وموظفي الدولة في القطاع المختلط المعنيين من قبل 2003/4/9 والمتقاعدين نتيجة (المرض والاعاقة، الشيخوخة والوفاة) [2].

وقد تضمن على مكاسب جديدة للمرأة العاملة التي لها أطفالا تريد اعالتهم وقد عمل هذا القانون الى إلغاء نظم التقاعد المتعددة ووضعها في قانون واحد[3].

ب- نظام الضمان الاجتماعي للعمال:

لقد صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم 27 لسنة 1956 الذي يهتم بالضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص حيث اعتبر الخدمة مضمونة لدى ارباب الاعمال الذين يستخدمون 30 مستخدما واكثر.

وبعد صدور النظام الجمهوري تم صدور العديد من التشريعات لكي تستهدف فئات واسعة للذين يعملون خارج مؤسسات الدولة (قانون الضمان الاجتماعي 140 لسنة 1964 ,قانون العمل والضمان الاجتماعي للعمال 112 لسنة 1969 ،قانون العمل والضمان الاجتماعي للعمال 39 لسنة 1971[4].

إلا انه لم يبق نظام الضمان الاجتماعي على حاله بل واجه العديد من المشكلات وبالأخص في سنوات العقوبات التي فرضت على العراق حيث تدهورت أصول صندوقه بسبب تراجع الكثير من العمال المضمونين، الا انه بعد عام 2003 قامت وزارة المالية بوضع يدها على ما تبقت من موجوداته المالية حيث الحق بالوزارة عام 2010 ثم اعيد ربطه بوزارة العمل والشؤون ومع ذلك فهو يواجه اليوم العديد من المخاطر التي تشمل في انخفاض اشتراكات المشمولين، وتدهور المركز المالي لصندوق التضامن الخ[5].

---

[1] - ينظر البنك الدولي، التقاعد في العراق: القضايا الرئيسية والتوجهات العامة للإصلاح والاثار المالية المترتبة على الموقع
http: // sileresources . world bank . org / . ./ pension ErsummArb.

[2] - الوقائع العراقية ، قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014 ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق العدد 4314 ، 2014 ، ص4 .

[3] - الوقائع العراقية، المصدر أعلاه، ص5.

[4] - قاسم عباس كاظم، تطوير شبكة الأمان الاجتماعي في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العراق، 2005 . ص9 .

[5] - قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال المعدل على موقع الالكتروني . ww . Iraq . Ig . law . org

ج- نظام الرعاية الاجتماعية (شبكة الحماية الاجتماعية) تعد شبكات الأمان الاجتماعي مشاريع مهمة للغاية لأنها تهدف الفئات الهشة والفقراء، ونتيجة للظروف التي بها العراق والتي لم تؤدي لحد الان الى تحسين اقتصادي شامل لصالح السكان فالأخطار تستمر، والبيئة المادية والاقتصادية المتقلبة تجعل كثير من الاسر مهددة بانعدام الامن والفقر[1]. حيث يعاني نسبة كبيرة من السكان من البطالة وانعدام الدخل بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة لغالبية المدن العراقية كل هذه العوامل أدت الى انهيار الكثير من الاسر التي باتت فاقدة للدخل والسكن[2]. فارتأت الحكومة العراقية في عام 2005 الى انشاء شبكة الحماية الاجتماعية الغاية منها تحقيق الاستقرار حيث خصصت الحكومة العراقية ضمن موازنة 2006 مبلغ (500) مليار دينار كميزانية لتنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية بالعراق لمساعدة الطبقات الفقيرة والمهشمة كي تتجاوز الاثار الجانبية لعمليات الإصلاح الاقتصادي بالإضافة الى انها تهدف للمحافظة على القوة الشرائية للطبقات المتضررة نتيجة جراء رفع سياسة الدعم من المشتقات النفطية والرفع الجزئي من مواد البطاقة التموينية[3].

حيث تم تحديد تعليمات نظام شبكة الحماية الأصناف المستهدفين وهم (العاطلون عن العمل، أصناف معينة من المعاقين، المكفوفين، المصاب بالشلل الرباعي بغض النظر عن العمر والعجز كليا عن العمل بعمر 15 سنة فأكثر، اليتيم القاصر، المطلقة، الارملة التي لديها أولاد قاصرين، الطالب المتزوج والمستمر على الدراسة لحين التخرج من الدراسة الجامعية الأولية، اسرة النزيل او المودع او اسرة المفقود، العاجز كليا عن العمل بسبب المرض او الشيخوخة من الجنسين، رب الاسرة العاجز عن العمل نسبة 50% و 70% في إقليم كردستان بسبب الاعمال الإرهابية) وان الأساس في شمول الاسر او الافراد بإعانات الشبكة هو انهم معدومو الدخل او من ذوي الدخل الواطئ[4].

حيث وصل عدد المستفيدين من اعانات الشبكة لغاية 25 حزيران 2014 حوالي (472255) مستفيدا وادناه شكل سقف الإعانات شكل (1) سقف الإعلانات بحسب الاسرة (الف دينار) (2006 – 2014).

[1] - احمد عباس الوزان ومظفر حسين علي، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، رؤية نقدية ومقترحات للتطوير ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 17، 2008 ، ص16.

[2] - ليلى كاظم عزيز ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق ، ندوة اصلاح أسعار المشتقات النفطية ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، 2005، ص4.

[3] - ليلى كاظم ، المصدر السابق ، ص25.

[4] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، جمهورية العراق، ط1، 2009، ص29.

شكل (1): سقف الإعانات بحسب الأسرة (ألف دينار) 2006-2014

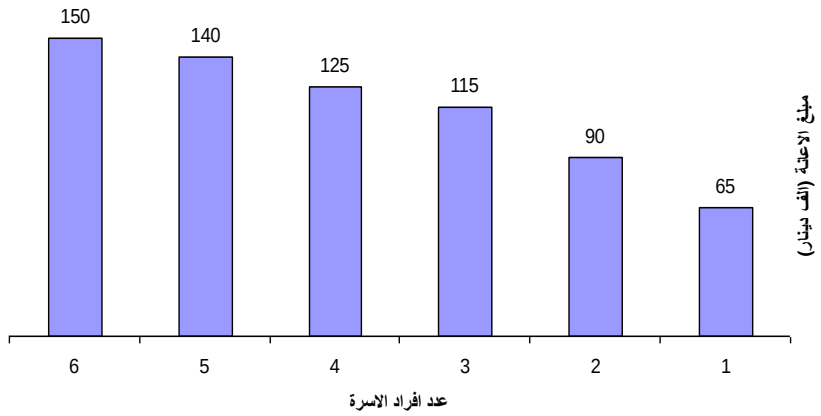

وقد حققت الشبكة نتائج جيدة خلال تطبيقها منها[1]:

أ- نشر النظام الى كافة محافظات البلد.

ب- تحسن البيئة المعلوماتية الخاصة بالحماية الاجتماعية.

ج- بناء قدرات العاملين في مجال الحماية الاجتماعية.

د- شمول حوالي 750 الف اسرة حسب بيانات 2013.

وفي إقليم كردستان يعملون وفق قانون الحماية الاجتماعية لعام 1980 بالإضافة الى وجود تعليمات خاصة بحقوق وامتيازات ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يمنحون تقديمات تتراجع ما بين 60 – 250 الف دينار بحسب درجة العجز التي يعانون منها.[2]

ويأتي صدور قانون الحماية الاجتماعية ذي العدد (11) لسنة 2014 فاتحة جديدة لمستقبل نظام الحماية الاجتماعية في العراق، إذ استبدل نظام الشمول بحسب الفئات بالشمول على أساس الفقر، واستبدل آليات الاستهداف القديمة، واستحدث آلية جديدة تقوم على البحث الاجتماعي، ودراسة أوضاع المشمولين، وذلك لتجنب التجاوز على النظام. مع ذلك تواجه عملية تطبيقه عقبات مهمة، لعل ابرزها نقص الباحثين الاجتماعيين، وصعوبة إجراء الإصلاح على النظام.

السياسات المؤقتة

[1]- Hasan Latef K., op. cit., p.22

[2]- Ibid. p. 22

وهي سياسات مؤقتة بهدف مواجهة الحالات او الظروف الطارئة منها:

1- نظام البطاقة التموينية:

تم انشاء البطاقة التموينية لغرض مواجهة الظروف التي واجهت العراق نتيجة لغزو الكويت عام 1990 وقد عدت البطاقة التموينية هي صمام الأمان في الحفاظ على الامن الغذائي للأسرة والمجتمع العراقي ككل وقد نجحت في توفير الحد الأدنى من ذلك سواء في عهد النظام السابق او ما بعد سقوط ذلك النظام.[1]

وقد تعرض هذا النظام الى العديد من الانتكاسات بسبب دخول الحكومة للعديد من الحروب التي أدت الى خسارة جزء مهم من مخزوناتها الاستراتيجية وكذلك تقليص مفردات البطاقة التموينية واقتصارها على الطحين والرز والسكر ونوعيات جدا رديئة[2]. ونتيجة لتطبيق هذا النظام لفترات طويلة أصبح لدى الناس اعتقاد راسخ بالأهمية الاستثنائية له، حيث اعتمدت عليه الاسرة المتوسطة والفقيرة، ونتيجة للظروف التي عانى منها العراق حيث أصبحت الحكومة المتعافية بعد عام 2005 تتجنب القيام بأية إصلاحات جذرية له سواء بالاستهداف او تقليص مفرداتها تمهيدا لأنهائها.

2- استراتيجية تخفيف الفقر:

في عام 2007 بنت استراتيجية التخفيف من الفقر لمعرفة قياسات الكمية لأوضاع الفقراء حيث تبنت الحكومة الاستراتيجية أواخر عام 2009 والغاية الأساسية منها تخفيض نسبة الفقر بمعدل الثلث بواسطة المحصلات التالية (دخل اعلى من العمل للفقراء، تحسين المستوى الصحي للفقراء، نشر وتحسين تعليم الفقراء، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، تفاوت اقل بين الرجال والنساء)[3]. ويجري ألان العمل على إعداد إستراتيجية جديدة سترى النور للتطبيق للمدة 2018-2022، والتي ستسير على خطى الإستراتيجية السابقة، على الرغم من صعوبة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتها.

رابعا: مشكلات الحماية الاجتماعية في العراق:

يعاني نظام الحماية الاجتماعية في العراق من العديد من المشكلات التي تواجه ومن هذه المشكلات هي:

1- مشكلة البنية المؤسسية:

المقصود بهذه المشكلة هو عدم وجود تناسق بين الوزارات المختصة بعمل الحماية الاجتماعية وتعد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي المحور الرئيس لهذا النظام وتشاركها في هذا العمل وزارة التجارة التي تقع على عاتقها إدارة نظام البطاقة التموينية، يضاف الى ذلك وزارة المالية التي مهمتها تدير نظام التقاعد الوطني وكذلك وزارة التخطيط التي يتم من خلال الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر وكذلك وزارة الهجرة والمهجرين التي تراعي وتنفيذ برامج

[1] - احمد باهض، البطاقة التموينية بين متطلبات اقتصاد السوق والحاجات الاجتماعية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص1 على الموقع الالكتروني WWW. Fcdrs. Com

[2] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية للتحقيق في الفقر, اللجنة العليا لسياسات التحقيق من الفقر، جمهورية العراق، ط1، 2009، ص32.

[3] - وزارة التخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، مصدر سابق، ص3.

النازحين والمهجرين في العراق وخارجه وكذلك امانة مجلس الوزراء ومهمتها تقوم بالأشراف على مؤسستي الشهداء والسجناء والسياسيين.[1]

وتلاحظ بالإضافة الى عدم وجود التناسق ما بين تلك الوزارات تلاحظ أيضا عدم وجود التناسق في داخل الوزارة الواحدة نتيجة للتوزيع العريض لمسؤوليات المعنيين بالحماية الاجتماعية الى الحد الذي يعاني منه بعض المسؤولين وكذلك غياب الفاعلية والاستجابة لحالات الطوارئ مثلما حدث ابان موجة السيول التي اجتاحت محافظات الوسط والجنوب للبلاد عام 2013، بالإضافة الى ما حصل مع النازحين بسبب احداث العنف والإرهاب بالموصل في حزيران عام 2014.

لكنه في حالة التطبيق لقانون الحماية الاجتماعية المرقم 11 والصادر في سنة 2014 الذي اكد على ضرورة التنسيق بين هيئة الحماية الاجتماعية وباقي الوزارات المختصة او ذات العلاقة بتقديم العديد من الخدمات حسب المادة رقم 9 ومن هذه الخدمات (برامج بناء توعية الاسرة، التعليم والصحة والسكن، تدريب القادرين على العمل وكذلك مساعدة الدخول الى سوق العمل)[2].

2- مشكلة تسييس النظام:

تعد مشكلة تسييس الحماية الاجتماعية واحدة من اهم المشكلات التي يعاني منها هذا النظام لأنه مثل هذا النظام يواجه مشكلة استخدامه لتحقيق أهداف سياسية، وانتخابية من قبل الحكومة، إذ استخدمت الحكومات المتعاقبة منذ عام 2005 النظام على نحو سافر في الدعاية لها، من خلال العمل على زيادة التقديمات قبيل كل انتخابات، فضلا عن ان النظام يمر عبر مجالس المحافظات، لذا فانه يستخدم على نطاق واسع لإغراض سياسية. ولعل ابرز الأدلة على التسييس المفرط للنظام هو شمول بعض الفئات بتقديمات كريمة جدا، فضلا عن أنها تقدم من صندوق التقاعد الوطني، على الرغم من أنه ليسوا موظفين أصلا، أو أنهم كانوا موظفين وتوقفوا عن الإسهام بالتوقفات التقاعدية من عقود.

3- مشكلة أرضيات الحماية الاجتماعية:

جاءت أرضيات الحماية الاجتماعية ضمن المبادرات التسعة التي اطلقتها منظمة الأمم المتحدة، وتهدف هذه المبادرة الى تعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء او المعرضين للفقر أي انها مبادرة تسعى الى توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع وتقديم نموذج شامل ومتكامل للحماية الاجتماعية[3].

وأرضية الحماية هي مجموعة متكاملة من التدابير المتخذة من اجل ضمان امن الدخل والوصول الى الخدمات الأساسية للمجتمع، وبالأخص الفئات المستضعفة، وهي تضمن امن الدخل الأساسي على هيئة تحويلات اجتماعية (نقدية او عينية) كمعاشات التقاعد للمسنين، واعانات المعوقين والاسر والأطفال والبطالة وتقديم الخدمات للعاطلين عن العمل

[1] - الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2013، ص5.
[2] -الوقائع العراقية، قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014، العدد 4314، العراق، ص2.
[3] - ناديا العواملة، مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية في سياق المبادرات والاستراتيجيات الوطنية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2011، ص11.

والفقراء بالإضافة الى توفير الخدمات الأساسية الأخرى مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والامن الغذائي[1].

اي ان ارضيات الحماية الاجتماعية تهدف الى تأمين الحماية الاجتماعية لكل المواطنين حيث يشكل اعتماد دول العالم للتوصية رقم (202) بشأن ارضيات الحماية الاجتماعية تقدما كبيرا في بلورة مفهوم السياسات يرشد الدول حول كيفية بناء نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية حيث تضمنت التوصية على مجموعة من الأمور منها[2].

أ- يعد الحق في الضمان الاجتماعي هو ضرورة اقتصادية لتحقيق التنمية والتقدم.

ب- يعترف بان الضمان الاجتماعي هو أداة مهمة للقضاء على الفقر وانعدام المعاناة والاستبعاد الاجتماعي وللتخفيف من وطأتها ولتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وكذلك لدعم الانتقال من العمالة غير المنظمة الى العمالة المنظمة.

ج- يعد الضمان الاجتماعي استثمارا في الأشخاص يمكنهم من التكيف مع التغيرات في الاقتصاد وفي سوق العمل، وكذلك يعد النظام هو كشبكات اجتماعية واقتصادي، وتساعد في حضر الطلب الإجمالي في أوقات الازمان وما بعدها.

د- وكذلك الانتقال الى العمالة المنظمة وإرساء نظم مستدامة للضمان الاجتماعي مساندات لبعضهما البعض[3].

4- مشكلة غياب الدور التنموي:

ان التنمية هي ليست ظاهرة اقتصادية صرفة بل لها ابعادا أخرى كالبعد السياسي والبعد الاجتماعي والثقافي، لان التنمية تهدف الى احداث تغيرات هيكلية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسود أي مجتمع[4].

ان العمل التنموي ممكن ان يتلكأ في أي بلد من البلدان بسبب نوعين من المعوقات هي[5].

أ- معوقات خارجية تشمل (احتلال البلد، الحروب، الاعمال العسكرية، العقوبات الاقتصادية).

ب- معوقات داخلية تشمل (الفقر، الفساد الإداري، غياب الديمقراطية، تهميش دور المرأة، انخفاض مستوى التعليم، تفشي مظاهر الامية، غياب الامن ...الخ)

---

[1] - جميل عودة إبراهيم، نطاق أرضية الحماية الاجتماعية في الإسلام، شبكة النبأ المعلوماتية على الموقع.

[2] - موسمة فريد ريشي ، دليل المجتمع المدني حول الاحتياجات الوطنية للحماية الاجتماعية على الموقع.

[3] - . http / library . feside / bueros / tunesion

[4] - علي عبد الهادي، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد(4)، العدد9، 2012، ص44.

[5] - سليم فرحان، معوقات التنمية في العراق، مركز الفرات على الموقع .WWW . lssue- 307. Mag. Fcdrs. Com

وبما ان العراق يعد واحدا من الدول النامية فان غياب التنمية فيه يشكل احد الملامح الأساسية وذلك بسبب المشاكل السياسية التي يعيشها العراق التي أدت بالتالي الى غياب الدور التنموي بسبب تعدد الكتل والقوى السياسية وعدم اتفاقها على برامج موحدة انعكس كل ذلك على عدم الاستقرار وبالتالي الى التقاطع والتضاد في الكثير من الاحيان مما عطل برامج التنمية في كافة المجالات، وان استمرار هذه المشاكل لحد الان أدت الى وضع التنمية بكل ابعادها في مراحل متأخرة.

فنلاحظ في العراق غياب واقع الدور التنموي وكما ذكرنا السبب في الاسطر السابقة فالعراق بلد محتل وهو أيضا يعاني من مسالة وفقدان الامن لان الأمان يمثل الوعاء الذي يحتوي جميع الحاجات الأخرى، كذلك يعاني العراق من مسألة ثقل الديون الخارجية وما يحصل عليه من إيرادات لا تغطي المشاريع المخطط لها، ومشكلة الفساد الإداري المالي حيث انها ظاهرة ناتجة من ضعف القوانين والتشريعات الداعمة وغياب الرقابة والمساءلة الناتجة عن الارباك وعدم الاستقرار التي تعاني منها المؤسسات السياسية الموجودة في البلد هذه المشكلة تؤدي الى عدم بلوغ التنمية التي تتوخاها الدولة نتيجة هدر وتبذير الأموال العامة والطاقات البشرية كذلك يعاني العراق من انخفاض مستوى التعليم والثقافة لدى المجتمع لان الامية لها مردودات سلبية لان الشخص الامي لا يبدي رأيه بل سوف يكون أداة بيد الاخرين وهنا سوف لن يتم تحقيق تنمية حقيقية داخل المجتمع، بالإضافة الى ذلك ضرورة تحسين الوضع المعاشي للأفراد عن طريق رفع أجور العمل وانشاء صناديق التكافل الاجتماعي وإعطاء ومنح لبعض المعوزين.

خامسا: سبل المعالجة

هناك العديد من الطرق التي تتم فيها معالجة ما يعانيه نظام الحماية الاجتماعية في العراق منها:

1- من الأمور التي يجب ان تقوم بها الدولة هي وجود استراتيجية وطنية للحماية التي تبنى على تحلل البيئة الداخلية الخارجية التي ستظهر حتما حاجة الريف لبرامج خاصة تهدف معالجة الفقر المتفشي.

2- من الأمور الأخرى التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار هي فجوة المعلومات والبيانات وضرورة الابتعاد عن المعلومات التقليدية الذي تعتمده مؤسسات الحماية الاجتماعية الحالية القائم على خزن البيانات اعتمادا على اسم الشخص، الامر الذي ينطوي على تشابهها واحتمالات كبيرة لحدوث الأخطاء لذا فمن الضروري انجاز الرقم الوطني يمكن ان يسهم في تجبير هذه الفجوة.

3- من الضروري الانتباه الى الفجوة الكبيرة بين متطلبات الحماية الاجتماعية وكيفية تلبيتها اذا اتسعت الفئات المستهدفة اقتصاديا سياسيا وديموغرافيا، فيما تفتقر مؤسسات الحماية في التعامل مع هذه المعطيات، لذا فأن نظام الحماية الاجتماعية يواجه مشكلات التوسع الافقي (زيادة الفئات المستهدفة) والعمودي (زيادة الاخطار التي يغطيها النظام).

4- كذلك يعاني نظام الحماية الاجتماعية في العراق من فجوات قانونية تشمل (نظام الحماية الاجتماعية بحاجة الى الكثير من القواعد والتعليمات، هناك حاجة الى ضرورة اصدار قانون للحماية الاجتماعية والتقاعد للعمال في القطاع الخاص اسوة بقانون التقاعد الموحد رقم (9 لسنة 2014).

5- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية، كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجانا واعتبار التمتع بها حقا شاملا من حقوق المواطنة.

6- ضرورة وضع خطة لتدعيم شبكات الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يتدهور مستوى معيشتهم الى درجات متدنية من خلال استحداث بند في الموازنة العامة، ترصد فيه المبالغ الكافية لدعم الفقراء والمعوزين.

الاستنتاجات

1- نظام الحماية تشكله الحالي لا يزال بعيدا عن المواصفات الحديثة، لأنه تتعدد وتختلف وتتنافس الأطراف المعنية فضلا عن اختلاف اليات الاستهداف والفئات المستهدفة.

2- ان المشكلة الحقيقية التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية بالعراق ليست هي سياسة حماية مناسبة تتجاوب مع مشكلات الاستهداف والعدالة الملائمة بل في تنفيذ هذه السياسة في ظل تفشي ظاهرة الفساد.

3- ان البنية المؤسساتية بالعراق تمتاز بالتنوع والتفاوت والتشتت المؤسسي والتوزيع على مؤسسات متنوعة قد لا يختص بعضها بتقديم هذا النوع من السلع بالإضافة الى تنافس لهذه المؤسسات مما يؤدي الى امر ضمن هو ان هذه البنية مشوهة.

4- ضعف التخطيط الاستراتيجي بل وغيابه بالمؤسسات الحماية الاجتماعية للبلاد وعدم وجود استراتيجية محددة للحماية الاجتماعية.

5- تفشي الفساد في نظام الحماية الاجتماعية نتيجة لمحدودية التنسيق بين المؤسسات المعنية.

التوصيات

1- تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين عن طريق شبكات الحماية الاجتماعية لضمان

حقوقهم الأساسية وتوفير الحماية لهم منذ الولادة وحتى الممات.

2- ضرورة زيادة إجراءات الشفافية في عمل الحماية الاجتماعية.

3- حوسبة أنظمة المعلومات بالجهات الفاعلة في الحماية الاجتماعية وتكاملها وربطها شبكيا والعمل على تطوير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة وموثوقة للفقراء.

4- ضرورة تأسيس مركز أبحاث في الجامعات تعنى بالحماية الاجتماعية وتقويم السياسات الاجتماعية.

5- ضرورة رفع كفاءة العاملين في مجال الحماية الاجتماعية وضمان الحماية القانونية والفعلية لهم.

المصادر:

1- احمد باهض، البطاقة التموينية بين متطلبات اقتصاد السوق والحاجات الاجتماعية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية على الموقع الالكتروني .WWW.Fcdrs.Com

2- احمد عباس الوزان ومظفر حسيني علي، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق – رؤية نقدية ومقترحات للتطوير، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 17، 2008.

3- الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر، 2013.

4- البنك الدولي، التقاعد في العراق القضايا الرئيسية والتوجيهات العامة للإصلاح والاثار المالية المترتبة على الموقع

.http://sileresurces.worldbant.org

5- الوقائع العراقية، قانون التقاعد الموحد رقم9 لسنة 2014 الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4314، 2014.

6- جميل عودة إبراهيم، نطاق أرضية الحماية الاجتماعية في الإسلام شبكة النبأ المعلوماتية.

7- سليم فرحان، معوقات التنمية في العراق، مركز الفرات على الموقع .WWW.lssue.307.Mag.Fcdrs.Com

8- علي عبد الهادي، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة، جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلة 4، العدد 9، 2012.

9- قاسم عباس كاظم، تطوير شبكة الأمان الاجتماعي في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العراق، 2005.

10- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال المعدل على الموقع الالكتروني WWW:Iraq.Ig.law.org

11- ليلى كاظم عزيز، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، ندوة اصلاح أسعار المشتقات النفطية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي 2005.

12- موسوعة فريد ريني، دليل المجتمع المدني حول الاحتياجات الوطنية للحماية الاجتماعية.

13- ناديا العواملة، مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية في سياق المبادرات والاستراتيجيات الوطنية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2011.

14- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، العراق،2009.

15- Andy Norton, timcon way & Mick loster social pretection concepts And.

16- Hasan Latef, Social protection and safty nets in Iraq, world food progamme, institute – f development studies, 2015.

17- www//http//library.feside/bueros/tunesion.